الأمم المتحدة
S/2000/590
مجلس الأمن
Distr.: General
16 June 2000
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)

١ - هذا التقرير مقدم إلحاقا لتقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) (S/2000/460)، الذي أقره المجلس في ٢٣ أيار/مايو في بيان لرئيس مجلس الأمن (S/PRST/2000/18)، وإني أكتب إليكم لأبلغ المجلس أن إسرائيل قد أوفت بالمتطلبات المحددة في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو. ولهذا فإنني في موقف يتيح لي أن أؤكد أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان إعمالا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

مهمة المبعوث الخاص

٢ - عاد مبعوثي الخاص، تيرجي رود - لارسن، إلى لبنان في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، هو وفريق خبراء فنيين، لكي يتابعوا مع قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تنفيذ تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/ يونيه، واصل مبعوثي الخاص والفريق المرافق له إجراء اتصالات متكررة مع الرئيس اللبناني ورئيس وزراء لبنان وكذلك مع رئيس البرلمان وغيره من القادة اللبنانيين. وأجرى مبعوثي الخاص لقاءين مع رئيس وزراء إسرائيل، كما اجتمع هو والفريق المرافق له مع وزير خارجيتها. واجتمع مبعوثي الخاص أيضا مع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية. وعلى المستوى الفني، عقد خبراء الأمم المتحدة عددا من الاجتماعات المنفصلة مع نظرائهم من حكومتي إسرائيل ولبنان.

٣ - وأود أن أشكر حكومتَي كل من إسرائيل ولبنان لمدهما يد التعاون إلى مبعوثي الخاص وفريقه طوال بعثتهم. وأود كذلك أن أشكر حكومة الجمهورية العربية السورية على دعمها وكذلك حكومات مصر والأردن وجمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية لتصريحاتهما البنّاءة والمؤيدة طوال هذه العملية.

تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨): الوفاء بالمتطلبات الموضوعة في التقرير المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠

٤ - بيّنتُ في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو الشروط التي تطلب الأمم المتحدة الوفاء بها من جانب إسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية وكذلك من جانب المجتمع الدولي من أجل تنفيذ القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) تنفيذا تاما.

٥ - وقد وضعت ثلاثة شروط رئيسية لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي امتثالا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨): (أ) انسحاب

160600 160600 00-47409 (A)

الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الإسرائيليين من الأراضي اللبنانية؛ (ب) تفكيك القوة المساعدة لإسرائيل المعروفة بجيش لبنان الجنوبي؛ (ج) إطلاق سراح جميع المحتجزين في سجن الخيام. ويمكنني اليوم أن أؤكد أن هذه الشروط التي أقرها مجلس الأمن قد تم الوفاء بها.

تحديد خط لأغراض تأكيد الانسحاب الإسرائيلي

٦ - يذكر المجلس رأيي المعرب عنه في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو بأنه لتأكيد أن إسرائيل قد انسحبت وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، تحتاج الأمم المتحدة إلى تحديد خط يعتمد مطابقا لحدود لبنان المعترف بها دوليا بالاستناد إلى أفضل الخرائط المتاحة وغير ذلك من المواد الوثائقية. وأثناء البعثة التي قام بها مبعوثي الخاص وفريقه إلى المنطقة في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، طُلب من الأطراف والمعنيين الآخرين تزويد الأمم المتحدة في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو[1] بمعلومات تتصل بتحديد هذا الخط. ثم أُعدت خريطة بعد ذلك على أساس المعلومات المتاحة للأمم المتحدة.

٧ - ولدى عودة مبعوثي الخاص وفريقه إلى المنطقة، بدأوا على الفور المناقشة مع الأطراف بشأن تحويل هذا الخط من خط على الخريطة إلى خط على الأرض. وأثناء هذه المشاورات الفنية التي تضمنت القيام بزيارات موقعية مشتركة بين الأمم المتحدة وإسرائيل وبين الأمم المتحدة ولبنان، أدخلت بعض التنقيحات على خط الانسحاب. وعلى وجه الخصوص قدمت حكومة لبنان إحداثيات جغرافية لم تكن متاحة للأمم المتحدة من قبل.

٨ - وقد درس خبراء الأمم المتحدة بعناية جميع التعديلات التي طلبها الطرفان، مع مراعاة أن تقريري المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو كان قد ذكر بوضوح أن الأمم المتحدة لا تقوم بعملية رسم للحدود. ولم تدرس التنقيحات إلا بقدر ما يوجد مبرر لها على أساس الخرائط وبما يتمشى مع مجموع المعلومات المتاحة بالفعل للأمم المتحدة.

٩ - وفي ٣ حزيران/يونيه، اجتمع مبعوثي الخاص مع الرئيس اللبناني ورئيس وزراء لبنان وأبلغهما بانتهاء المناقشات الفنية المتصلة بخط الانسحاب وبأنه سيسافر في اليوم التالي إلى إسرائيل لإطلاع رئيس وزرائها على نتائج المناقشات المتعلقة بخط الانسحاب. والتقى مبعوثي الخاص برئيس وزراء إسرائيل في ٤ حزيران/يونيه لهذا الغرض.

١٠ - وفي ٥ حزيران/يونيه، أعلن مبعوثي الخاص اختتام المشاورات بشأن هذه المسألة. وأثناء المشاورات أبلغت حكومتا إسرائيل ولبنان مبعوثي الخاص أن بعض أجزاء خط الانسحاب لا تتفق مع تحديد كل منهما لهذه الحدود.

١١ - وفي ٦ حزيران/يونيه، قام قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بإحالة خريطة خط الانسحاب رسميا إلى نظيريه اللبناني والإسرائيلي. (أرفقت نسخة من الخريطة بهذا

---

(١) كما جاء في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو، أنشئ خط الحدود بين إسرائيل ولبنان عملا باتفاق عام ١٩٢٣ بين فرنسا وبريطانيا العظمى والمعنون "خط الحدود بين سوريا وفلسطين من البحر الأبيض المتوسط إلى حماه والذي أعيد تأكيده في اتفاق الهدنة العام بين إسرائيل ولبنان" الموقّع في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩. وبعد ذلك أُجري مسح مشترك تحت رعاية لجنة الهدنة المشتركة، وإن كان لا يوجد سجل بموافقة الحكومتين واعتمادهما للإحداثيات الجغرافية التي نتجت كجزء من هذا المسح. غير أنه كانت هناك تعديلات متفق عليها بصورة متبادلة بالنسبة لعدد محدود من القطاعات الحدودية. وفيما يتعلق بخط الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، لم يُبرم اتفاق بشأن الحدود الدولية بين البلدين؛ ولذلك، أوصيتُ في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو باعتماد الخط الفاصل بين منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لغرض تأكيد انسحاب إسرائيل من لبنان.

التقرير. وتتوفر خريطة ذات مقياس رسم كبير لدى مكتب وحدة رسم الخرائط بالأمم المتحدة).

موقف حكومة لبنان

١٢ - في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أبلغت حكومة لبنان مبعوثي الخاص أن موقفها بشأن الانسحاب الإسرائيلي هو التالي:

دعا مجلس الأمن في القرار ٤٢٥ إلى "الاحترام الدقيق للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا". وطلب أيضا إلى إسرائيل "أن تسحب قواتها فورا من جميع الأراضي اللبنانية". كما قرر مجلس الأمن "بناء على طلب حكومة لبنان أن ينشئ فورا تحت سلطته قوة مؤقتة للأمم المتحدة في جنوب لبنان"، تكون إحدى مهامها تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، تحتاج الأمم المتحدة، لأغراض تأكيد الانسحاب الإسرائيلي، إلى تحديد خط يعتمد مطابقا لحدود لبنان المعترف بها دوليا بالاستناد إلى أفضل الخرائط المتاحة وغير ذلك من المواد الوثائقية. ثم تحدد الأمم المتحدة بعد ذلك "ماديا على الأرض أجزاء الخط اللازمة لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية أو ذات الصلة بذلك".

كما جاء في تقرير الأمين العام أن الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان رسمت عملا باتفاق عام ١٩٢٣ بين فرنسا وبريطانيا العظمى المعنون "خط الحدود بين سورية وفلسطين من البحر الأبيض المتوسط إلى الحمة". وأعيد تأكيد هذا الخط في "اتفاق الهدنة العام بين إسرائيل ولبنان" الموقع في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩. وقد أجريت بعد ذلك عدة تعديلات اتفق عليها الجانبان، إسرائيل ولبنان.

وفي الفترة بين ٢٤ أيار/مايو و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ناقشت حكومة لبنان في اجتماعاتها مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص ووفده في مناسبات عديدة الخط الذي حددته الأمم المتحدة، والذي اعتمد باعتباره مطابقا لحدود لبنان المعترف بها دوليا على النحو المشار إليه أعلاه، لأغراض تأكيد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. وخلال الفترة نفسها، بيَّن رسامو الخرائط من الأمم المتحدة وأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هذا الخط على الأرض لممثلي الحكومة.

وتعتبر حكومة لبنان أن هذا الخط الحدودي لا ينطبق في ثلاثة مواقع مع الحدود المعترف بها دوليا مع إسرائيل وتؤكد الحكومة أن هذه المواقع جزء من الأراضي اللبنانية. ويستند هذا التأكيد أساسا إلى معاهدة ١٩٢٣ واتفاق الهدنة العام بين إسرائيل ولبنان، والمبادئ ذاتها المقبولة للتأكد من انسحاب إسرائيل على طول الحدود المعترف بها دوليا بين لبنان وإسرائيل.

وفيما يتعلق بمزارع شبعا، فإن موقف لبنان هو أن هذه المنطقة تقع داخل لبنان كما أن الموقف السوري يعتبر أن هذه المزارع لبنانية. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة للانسحاب "لا يمس بالاتفاقات الحدودية المقبلة بين الدول الأعضاء المعنية". ولذا، فإن الأمم المتحدة، باعتمادها خط قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان/قوة الأمم المتحدة

لمراقبة فض الاشتباك باعتباره خطا لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية؛ لم تُشكل سابقة ملزمة قانونيا أو ذات صلة فيما يتعلق بهذا الجزء من الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية.

على أنه فيما يتعلق بالجزء الشرقي من الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، الممتد إلى ما بعد الحدود العليا لمزارع شبعا، فإن لبنان يُصر على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة في منطقة جبل الشيخ، وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي طالب إسرائيل بالانسحاب فورا من جميع الأراضي اللبنانية.

كذلك تُصر حكومة لبنان على الإفراج فورا عن جميع الرهائن والمحتجزين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية (فضلا عن إعادة جميع جثث الضحايا اللبنانيين) إذ أن هذه الحالة مرتبطة بفترة الاحتلال وعاقبة من عواقبه.

وترى حكومة لبنان أنه ينبغي أن تُفصل فورا جميع المعدات والهياكل الأساسية المتعلقة بالمياه والتي أقامتها إسرائيل خلال احتلالها لأراض لبنانية، وذلك كجزء من الانسحاب الإسرائيلي، في إطار تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). إضافة لذلك، تطلب الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة إجراء تحقيق فوري في أسباب جفاف الجزء الجنوبي من نهر الحاصباني.

وتؤكد حكومة لبنان من جديد أنها ستواصل تعاونها التام مع الأمم المتحدة، وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨).

موقف حكومة إسرائيل

١٣ - في ٨ حزيران/يونيه أبلغني رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن موقف حكومته كما يلي:

كان لدى إسرائيل ولا يزال لديها تحفظات مهمة فيما يتعلق بالخريطة التي أعدتها الأمم المتحدة لبيان الخط الذي ينبغي لإسرائيل أن تعيد انتشارها بعده تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). فنحن نرى مثلا أن مسيرة الخط الذي اختارته الأمم المتحدة في منطقة الدعامة الحدودية (B.p.4) وبالقرب من قرية ميتولا لا تتصف بالدقة. كما أن إسرائيل ما برحت تعرب عن موقفها بأن أي خط يُحدد لأغراض تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ينبغي ألا يمتد إلى شرق نهر الحاصباني. ومع ذلك، فإن إسرائيل، بالاستناد أساسا إلى بيانات الأمم المتحدة الثابتة التي تُشير إلى أن الخط الحالي ينبغي ألا يفسر كتحيز لموقف أحد الطرفين فيما يتعلق بموقع الحدود الدولية، قررت أن تقبل خط الأمم المتحدة لغرض الانسحاب الإسرائيلي. ونحن نُدرك ضرورة احتفاظ كل من الطرفين بأي مطالبات لديه فيما يتعلق بموقع الحدود الدولية لطرحها في إطار مفاوضات السلام في المستقبل.

وتفهم إسرائيل أن ولاية فريق رسم الخرائط تتمثل في تحديد وتعيين الخط ووضع علاماته تُعتبر مرحلة تقنية فقط ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تغير مسيرة الخط المرسوم في خريطة الأمم المتحدة.

وكانت إسرائيل قد شرعت، حتى قبل وصول فريق الأمم المتحدة إلى المنطقة، في عملية تفكيك المواقع والهياكل الأساسية التي اعتبرتها

خارجة عن خط الأمم المتحدة، وفي إعداد خط دفاعي بديل. وقد اتخذت هذه التدابير للإسراع بالعملية قدر الإمكان.

وعند وصول فريق الأمم المتحدة للخرائط، قدم له الطرف الإسرائيلي المساعدة في تحديد الخط ووضع علامات الأمم المتحدة على طوله. وانتهت هذه العملية بحلول ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٠. على أن فريق الأمم المتحدة عاد بعد مداولاته مع الحكومة اللبنانية إلى طرح إدخال تغييرات مختلفة على الخط، استنادا أساسا إلى قائمة إحداثيات أعدت في الخمسينات، تثير صحتها القانونية الكثير من الشك. وتعتبر إسرائيل أن هذه الاقتراحات خارجة تماما عن ولاية فريق رسامي الخرائط وفقا لتقرير الأمين العام.

ومع ذلك، قررت إسرائيل الموافقة على طلب الأمم المتحدة وقبول التغييرات على الأرض في أربعة مواقع محددة، رغم أن قبول الاقتراحات الجديدة للأمم المتحدة يعني تفكيك هياكل أساسية إضافية ومواقع لقوات الدفاع الإسرائيلية. وقد توصلت إسرائيل إلى قرارها بهذا الشأن مدفوعة برغبتنا الخالصة في التعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وخلق مناخ يسوده الاستقرار على طول خط الحدود في أقرب وقت ممكن.

إن إسرائيل تفهم أن موافقتها على هذه التغييرات ستُشكل التسوية النهائية لمسألة الخط المرسوم في خريطة الأمم المتحدة. ولذلك، فقد انزعجت إسرائيل كثيرا عندما أرسلت أفرقتها الفنية إلى الميدان لتنفيذ ما تم التفاهم عليه، فاكتشفت أنه يجري الآن طرح تغييرات إضافية. لكن إسرائيل قررت الموافقة على هذه التعديلات أيضا رغم تحفظاتها الشديدة على التغييرات الجديدة وعلى العملية برمتها، وذلك بهدف التعجيل بإنهاء العملية بكاملها.

إن لدى إسرائيل انطباعا واضحا هو أن الأحداث الأخيرة ناتجة عن أن إسرائيل تبذل قصارى جهودها للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق ولايتها في حين يقوم غيرها من الأطراف المعنية بكل ما يمكن للوصول إلى عكس هذه النتيجة.

إن إسرائيل خطت خطوة تاريخية. فقد أقرت علنا بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ وأيدت علنا تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/ مايو؛ ونفذت على الأرض انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء الخط المرسوم على خارطة الأمم المتحدة؛ وتعاونت على نحو كامل مع الأمم المتحدة في تحديد الخط ووضع علاماته على الأرض. ولقد اتخذت جميع هذه الخطوات بالرغم من أنها كانت محفوفة بأخطار شديدة ومفاجآت محتملة.

وعملا بالتسلسل الزمني للأحداث المشار إليها في تقريركم، آن الأوان لكي تفي جميع الأطراف الأخرى بالتزاماتها: فالأمم المتحدة ينبغي أن تعلن أن إسرائيل أوفت بالتزاماتها؛ كما ينبغي أن تنشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بصورة كاملة؛ وأن تبذل هذه القوة قصاراها لتسهيل استتباب الهدوء والاستقرار على خط الحدود؛ وكذلك ينبغي أن تتخذ الحكومة اللبنانية جميع الخطوات اللازمة لتحمل مسؤوليتها الكاملة في جميع الأراضي اللبنانية؛ ويتعين أن يتخذ كل من لبنان

والجمهورية العربية السورية جميع التدابير اللازمة لتأمين وقف الأنشطة العدائية ضد إسرائيل نهائيا.

وترى إسرائيل أنه ما لم تمتثل جميع الأطراف المعنية على نحو كامل للالتزامات التي قطعتها على نفسها، فستنعدم فرص النجاح في إحلال السلام والاستقرار وتحويلهما إلى واقع ملموس على الأرض. وإذا ما تحقق هذا الواقع، فإنه يمكن بدوره أن يساعد كثيرا في تنشيط عملية السلام مع كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان، وهو ما ينبغي أن يظل هدفنا النهائي.

وأخيرا، ترغب إسرائيل في أن تشير من جديد إلى مسألة قرية الغجر. فبينما تم تحديد مسير خط الحدود في منطقة القرية، فإن النظام الفعلي الذي سيطبق ينبغي أن يسمح لأهاليها أن يواصلوا حياتهم الطبيعية. ذلك أن قرية الغجر، وهي قرية سورية سابقا يجري تقسيمها جزئيا بموجب خط الأمم المتحدة بين إسرائيل ولبنان، تطرح مشكلة إنسانية إلى أبعد حد. وفي هذا السياق، تطلب إسرائيل من الأمم المتحدة المساعدة على التوصل إلى تسوية هذه المشكلة بحل قوامه مبادئ العدل والاعتبارات العملية والإنسانية.

١٤ - وبالرغم لما لكلا الحكومتين من تحفظات على خط الانسحاب، أكدت إسرائيل ولبنان أن الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديده وأنهما ستحترمان الخط الفاصل بين بلديهما على نحو ما حدد. وقد فرغ خبراء الأمم المتحدة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، من عملهم المتمثل في وضع العلامات على الأرض لتمييز الأجزاء ذات الصلة من هذا الخط.

تأكيد امتثال إسرائيل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)

١٥ - حالما أقر مجلس الأمن تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو، بدأت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تسيير دوريات متنقلة من المراقبين للتأكد من أن المواقع التي كان من المعروف أن قوات الدفاع الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي يسيطران عليها، لم تعد محتلة. وبحلول ١٦ حزيران/ يونيه، كانت القوة المؤقتة في موقع يمكّنها من أن تؤكد أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان وفقا لخط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة.

١٦ - وأفادت القوة المؤقتة كذلك في ١٦ حزيران/يونيه، أنها لم تلاحظ أي توغل داخل المجال الجوي اللبناني أو المياه الإقليمية اللبنانية.

١٧ - وفيما يتعلق بجيش لبنان الجنوبي، ورد في تقريري أنه تقع على حكومة إسرائيل مسؤولية ضمان إنهاء وجود القوة القائمة المعروفة بجيش لبنان الجنوبي. وحددت في هذا الصدد ثلاثة شروط: (أ) وجوب تفكيك هيكل قيادة هذا الجيش؛ و (ب) وقف تزويده من قبل الحكومة الإسرائيلية بأي دعم سوقي أو دعم بالإمدادات أيا كان نوعه؛ و (ج) إزالة أو تدمير ما بحوزته من أسلحة ثقيلة بما في ذلك مدفعية الدبابات والهاون. وقد أكدت القوة المؤقتة حل جيش لبنان الجنوبي. وقد ذهب الكثيرون من عناصره وأفراد أسرهم إلى إسرائيل وسلم آخرون أنفسهم للسلطات اللبنانية أو سلموا إليها. ونقلت بعض الأسلحة الثقيلة التي كانت بحوزة جيش جنوب لبنان إلى إسرائيل أو دمرت بواسطة القوات الإسرائيلية، أما القسط الأعظم من الأسلحة، فقد جمعته السلطات اللبنانية، أو سلمه إليها اللبنانيون الذين كانوا قد استولوا على قطع منه.

١٨ - أما المحتجزون في سجن الخيام، فقد أطلق سراحهم جميعا بعد أن اقتحمه أهالي المنطقة في ٢٢ أيار/مايو.

التعاون الذي أبدته الحكومة اللبنانية

١٩ - في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو، طلبت من الحكومة اللبنانية أن تتعاون معي في عملية القيام على الأرض بتحديد الخط الذي سيستخدم مرجعا لتأكيد الانسحاب. وعينت الحكومة فريقا من الخبراء التقنيين للعمل مع أفراد الأمم المتحدة القائمين على رسم الخرائط، وتم القيام بعدة زيارات مشتركة إلى منطقة خط الانسحاب استخدمت فيها الطائرات العمودية والمركبات التابعة للقوة المؤقتة في لبنان.

استعادة الحكومة اللبنانية للسلطة الفعلية في المنطقة

٢٠ - لاحظت في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو، أنه "بمجرد أن تؤكد الأمم المتحدة أن الانسحاب الإسرائيلي قد تم وفقا للشروط المحددة في ذلك التقرير، سيكون على حكومة لبنان أن تستأنف الاضطلاع في جميع أنحاء المنطقة بالمسؤوليات العادية التي تباشرها الدولة. وبعد أن سحبت إسرائيل قواتها من لبنان، بدأت حكومة لبنان تفرض من جديد سلطة القانون والنظام في كامل المنطقة. وتقول الحكومة إنه يوجد حاليا في جنوب لبنان قرابة ١ ٠٠٠ فرد من مختلف أجهزة الشرطة والأجهزة الأمنية. وتقول إنهم فتحوا مخافر للشرطة وأقاموا حواجز على الطرقات ويسيرون دوريات فعلية. وتم كذلك إرسال موظفي الجمارك إلى المنطقة لمنع الاستيراد المحظور قانونا لأي سلع أو مركبات أو منتجات مصنوعة في إسرائيل. ومما يبعث على التفاؤل، أن الحكومة اللبنانية قد أحرزت تقدما في إعادة القانون والنظام وأنها استأنفت تقديم الخدمات العامة.

٢١ - وقد ذكرت في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو، أنه ينبغي للقوات المسلحة اللبنانية أن تكفل وجود جميع الأراضي الوطنية تحت السلطة الفعلية للحكومة. وذكرت الحكومة أنها ستنظر في هذا الأمر عندما أؤكد أن إسرائيل أوفت بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ويعد نشر القوات المسلحة ركنا لا تكتمل بدونه استعادة الحكومة للسلطة الفعلية في المنطقة. وينبغي أن يتم ذلك بالتنسيق مع إعادة نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في منطقة عملياتها. واستطيع أن أؤكد الآن انسحاب إسرائيل، وأتوقع من الحكومة اللبنانية أن تعالج هذه المسألة بطريقة منهجية. وقد سعدت عندما علمت أنه سيجري في ١٢ حزيران/يونيه كخطوة مهمة أولى نشر الوحدة الخاصة المركبّة المشكّلة من أفراد من الجيش ومن الأمن الداخلي في المنطقة التي كانت تسيطر عليها إسرائيل قبل ذلك وأن تلك الوحدة ستقيم قيادة لعملياتها في مرجعيون وقيادتين إقليميتين في بنت جبيل.

٢٢ - وقد أعربت الأمم المتحدة منذ المهمة الأولى التي قام بها مبعوثي الخاص إلى لبنان، أنها مهتمة بأمان سكان جنوب لبنان. ولعل المجلس يذكر أنني أوردت في تقريري الأخير أن حكومة لبنان قد أعطت تأكيدات في هذا الصدد. وعلى وجه التحديد، أكد كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب لمبعوثي الخاص أنهم لن يسمحوا بارتكاب أية أعمال انتقامية. ومنذ أن بدأت القوات الإسرائيلية في الانسحاب، دعت الحكومة اللبنانية فضلا عن الشخصيات السياسية في جميع أنحاء البلاد إلى تطبيق حكم القانون على الجميع في مختلف أنحاء المنطقة دونما تحيز. وقد عالجت الحكومة اللبنانية هذه المسألة الحساسة بطريقة إيجابية. ولم ينم إلى علم الأمم المتحدة أي معلومات عن أي أعمال انتقامية منظمة وإن وردت أنباء عن حدوث بعض أعمال النهب على نطاق ضيق.

٢٣ - وباكتمال الانسحاب الإسرائيلي، تكون السيادة اللبنانية قد عادت على الجانب اللبناني من قرية الغجر. ويقع جزء من هذه القرية في لبنان بينما يقع جزؤها الآخر في الجمهورية العربية السورية؛ ويبدو أن الجزء اللبناني من القرية كان يقع تحت السيطرة الفعلية السورية وأنه ضم إلى الجزء

السوري منها في عام ١٩٦٣ وقد احتلت إسرائيل الجزءين في عام ١٩٦٧ ثم ضمت القرية بأكملها وتضمها إليها في عام ١٩٨١. ويضع خط الانسحاب الذي رسمته الأمم المتحدة ثلثي القرية في لبنان ويضع ثلثها الآخر في الجزء الذي تحتله إسرائيل من الجمهورية العربية السورية. وقد تأكدت القوة المؤقتة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ من أن القوات الإسرائيلية قد سُحبت من الجزء اللبناني من القرية.

٢٤ - وبالنظر إلى هذا الوضع غير العادي، كتبت إلى الرئيس لحود ونصحته بأن قيام لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بنشر أفراد من الجيش أو الأمن أو من المدنيين في القرية في هذا الوقت لن يساعد في حفظ النظام العام والسلام في هذه المرحلة. ولهذا السبب أبلغت كلا من رئيس لبنان ورئيس وزراء إسرائيل بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لن تقوم، في هذه المرحلة بالانتشار في القرية، ولكنها ستبقى على مقربة منها. كما أبلغتهما أن الحالة هناك قابلة للاشتعال بشدة وأنه يتعين أولا اتخاذ تدابير لتخفيف حدة التوتر ولضمان الانتقال بسلام وفعالية إلى إقرار النظام العام والاضطلاع بالمهام الإدارية من جانب لبنان في ثلثي القرية الشماليين. كما بعثت برسالة إلى رئيس الوزراء باراك، ذكرت فيه أنه لا شك في أن ثلثي القرية يقعان داخل الأراضي اللبنانية وأن مساعدة حكومة لبنان في استعادة سلطتها الفعلية في جنوب البلد هو أحد المهام الرئيسية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٢٥ - وكما أشرت في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو إلى مجلس الأمن، فقد وضعت الحكومة اللبنانية خططا لتعمير جنوب لبنان. وقد شددت الحكومة على الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل بهذا الشأن. والأمم المتحدة تقدم كامل دعمها للحكومة في جهودها من أجل تحسين ظروف المعيشة في المنطقة. وسيعمل كل من مبعوثي الخاص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي معا لتنسيق الترتيبات الرامية إلى ضمان تعبئة موارد ودعم لإعادة إصلاح جنوب لبنان وتعميره.

التعاون الذي أبدته حكومة الجمهورية العربية السورية حسبما طلب في تقرير ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠

٢٦ - في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو، طلبت إلى حكومة الجمهورية العربية السورية تقديم التعاون بشأن جميع المسائل ذات الصلة، وبإمكاني أن أبلغ مجلس الأمن أن مبعوثي الخاص لقي ذلك التعاون.

ظروف الأمن والسلامة في المنطقة

٢٧ - يمكن وصف الحالة العسكرية والأمنية في المنطقة التي كانت تسيطر عليها إسرائيل، بالهدوء والاستقرار النسبي. وقد أفادت تقارير الأنباء وقوع بعض حوادث رمي الحجارة وإطلاق النار عند بوابة فاطمة/ميتولا، حيث جرح اثنان من المدنيين اللبنانيين برصاصات مطاطية أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية في ٢٨ أيار/مايو. وعقب ذلك أقامت السلطات اللبنانية الحواجز على الطرقات وقيدت المرور إلى الحدود، بينما قامت عناصر مسلحة بإقامة حواجز ترابية لسد الطريق المؤدية إلى البوابة. ونتيجة لذلك هدأ التوتر إلى حد كبير. ويتعين الإبقاء على القيود المشددة المفروضة على التنقل صوب الحدود، وذلك لتفادي وقوع حوادث وإصابات أخرى. كما قامت القوات اللبنانية بتدمير عدد من المواقع التي تركتها قوات الدفاع الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي.

٢٨ - وأخذ الوجود الواضح للعناصر المسلحة يتناقص باطراد في عموم المنطقة، وأزيلت نقاط التفتيش التابعة لها. وعموما، أخذت العناصر المسلحة تتصرف بطريقة تنم عن المسؤولية والانضباط.

٢٩ - واحتفظت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بوجود ظاهر من خلال الدوريات الناشطة، مما كان مفيدا للغاية في تهدئة الحالة الأمنية ولقي ترحيبا واضحا من السكان المحليين.

كما اشترك أفراد القوة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأهالي. ويجري توزيع الأغذية والمياه على الأسر المحتاجة. وتواصل جميع الوحدات تقديم المساعدة الطبية إلى الأهالي، وقد أقيم في المنطقة مستوصف للعلاج الطبي وعلاج الأسنان. كذلك ساعدت القوة في عودة بعض أعضاء جيش لبنان الجنوبي وأسرهم من إسرائيل بتوفير وسائل انتقالهم من منطقة الحدود واصطحابهم إلى السلطات اللبنانية.

دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في المستقبل

٣٠ - يجري الآن تنفيذ المرحلة الأولى من تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهي المرحلة التي أشرت إليها في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠. وأتوقع أن يصل مستوى القوة في مطلع الشهر القادم إلى ٥٦٠٠ جندي.

٣١- ولقد ذكرت في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو أنه، حالما يتم التأكد من انسحاب إسرائيل، وإذا سمحت الظروف الأمنية، ستعزز القوة بفرقتين من المشاة مدعومتين بآليات. ونظرا لضيق الوقت، شددت على ضرورة تعزيز الوحدات لمنحها قدر كبير من الاكتفاء الذاتي وتمكينها من أن تنتشر في منطقة البعثة بالاعتماد على قدراتها الوطنية. ولقد ذكرت أنه إذا لم توفر الموارد في الوقت المناسب، فقد يتعذر على القوة أن تنهض على النحو الكافي بجميع عملياتها في المنطقة.

٣٢- وأود أن أبلغ مجلس الأمن أنه لم تقطع حتى الآن أي التزامات صارمة تفي بهذه المعايير لزيادة عدد جنود وحدات المشاة، وليس باستطاعتي بالتالي أن أذكر متى سيتم تقديمهم ونشرهم.

٣٣- وستستعين القوة ، في الأثناء ، بالموارد المتاحة لها لتوسيع رقعة انتشارها في المناطق التي ليس لها فيها وجود. وتحقيقا لهذا الغرض، ستقيم القوة قواعد تسير منها دورياتها في عدد من المواقع وستنشأ، حسب الاقتضاء، مراكز مؤقتة للمراقبة، وستسير في كامل هذه المناطق دوريات عاملة. وستواصل القوة أيضا تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحليين.

٣٤ - وفي نفس الوقت، تبحث القوة مع الحكومة اللبنانية سبل ووسائل الإسراع بإعادة بسط سلطة الحكومة في الجنوب، لا سيما وأن ذلك يمكنها من تكييف وتعزيز وجودها في المنطقة التي أخلتها القوات الإسرائيلية.

٣٥ - ووفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، ستسخر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أفضل جهودها للمساعدة في منع تجدد القتال وتهيئة الظروف لإعادة بسط سلطة الحكومة اللبنانية في هذه المنطقة، ولا تزال المبادئ التوجيهية الواردة في تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن عمليات القوة المؤقتة مبادئ صالحة للتطبيق حتى الآن.

٣٦ - ويظل أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة في صدارة الاهتمامات، وأود أن أشدد ثانية على أن الحكومة اللبنانية هي الجهة التي تقع عليها في المقام الأول مسؤولية كفالة أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة في الأراضي اللبنانية. وقد أكد الرئيس أن الحكومة اللبنانية ستعمل من أجل كفالة أمن أفراد القوة وسلامتهم.

الخلاصة

٣٧ - أوفت إسرائيل بمتطلبات تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وفقا لما حددته في تقريري المقدم إلى المجلس بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠. فقد أكملت إسرائيل انسحابها طبقا للخط الذي حددته الأمم المتحدة، وتم حل جيش لبنان الجنوبي؛ لذا لم تعد هناك خطوط إمداد؛ وقامت إسرائيل بسحب أسلحته الثقيلة أو تدميرها أو باتت هذه الأسلحة الآن في حوزة حكومة لبنان؛ ولم يعد هناك مزيد من المحتجزين في سجن الخيام.

٣٨ - وتعاونت حكومة لبنان مع الأمم المتحدة في تنفيذ التقرير المؤرخ ٢٢ أيار/مايو وتحركت على وجه السرعة لإعادة بسط سيطرتها الفعلية في المنطقة بنشر قوات أمن فيها. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أبلغت الحكومة الأمم المتحدة بأنها سترسل قوة مركبّة تتألف من أفراد من الجيش وقوات الأمن الداخلي وسيكون مقرها في مرجعيون. ورغم أن الحكومة لم تقم حتى الآن بنشر القوات المسلحة في جميع أنحاء جنوب لبنان، فإنها ذكرت أنها ستنظر في ذلك فور تأكيدي لانسحاب إسرائيل امتثالا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ولتقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠.

٣٩ - وأبدت حكومة الجمهورية العربية السورية تعاونا كبيرا طوال مدة آخر مهمة قام بها مبعوثي الخاص، وأبدت التعاون ذاته غيرها من الدول الأعضاء المهتمة في المنطقة وفي غيرها.

٤٠ - وبناء على هذه التطورات، فإنه يمكنني أن أبلغ مجلس الأمن أن إسرائيل قد سحبت قواتها من لبنان وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وأوفت بالمتطلبات المحددة في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠.

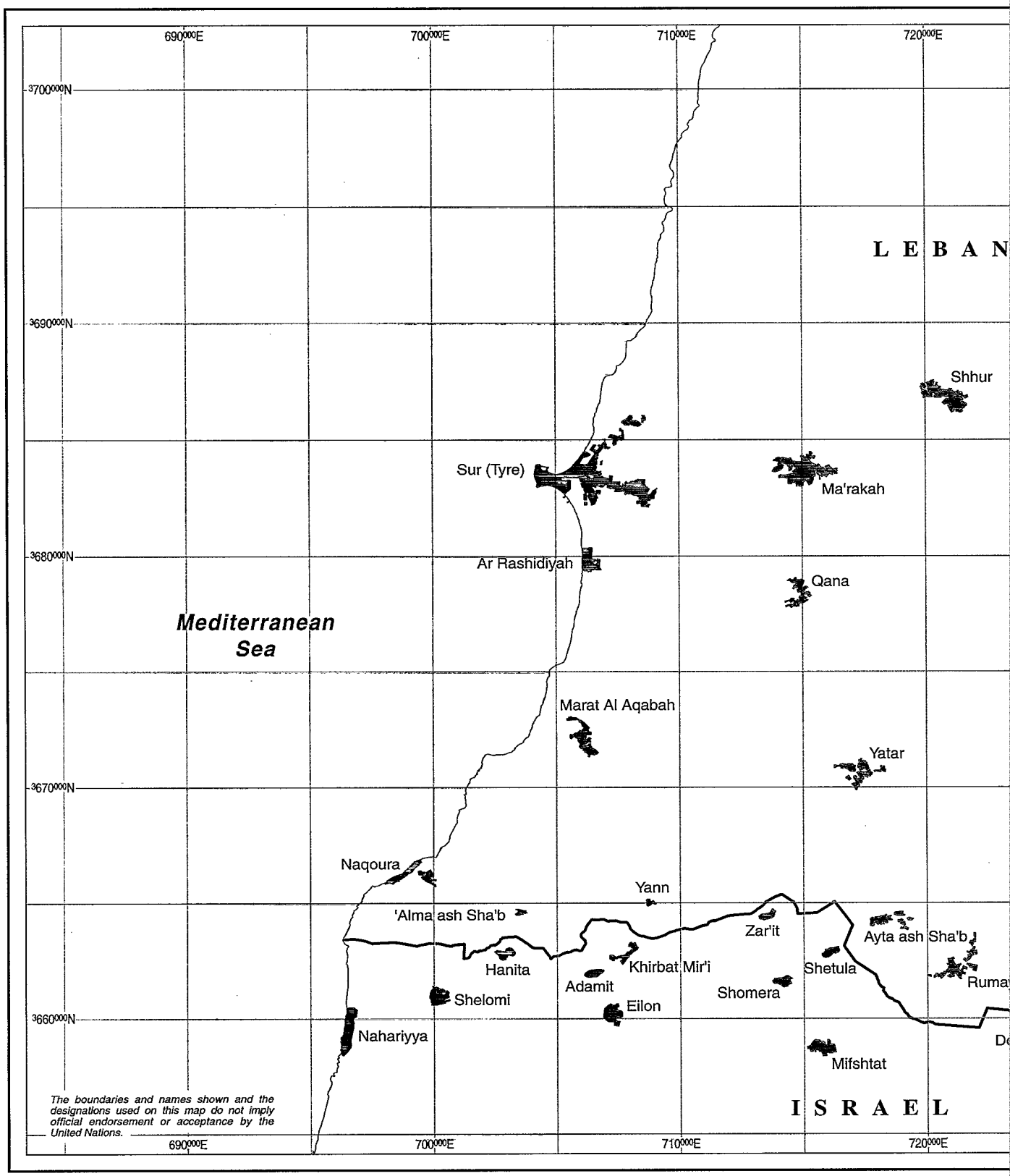

Map No. 4142 UNITED NATIONS
June 2000

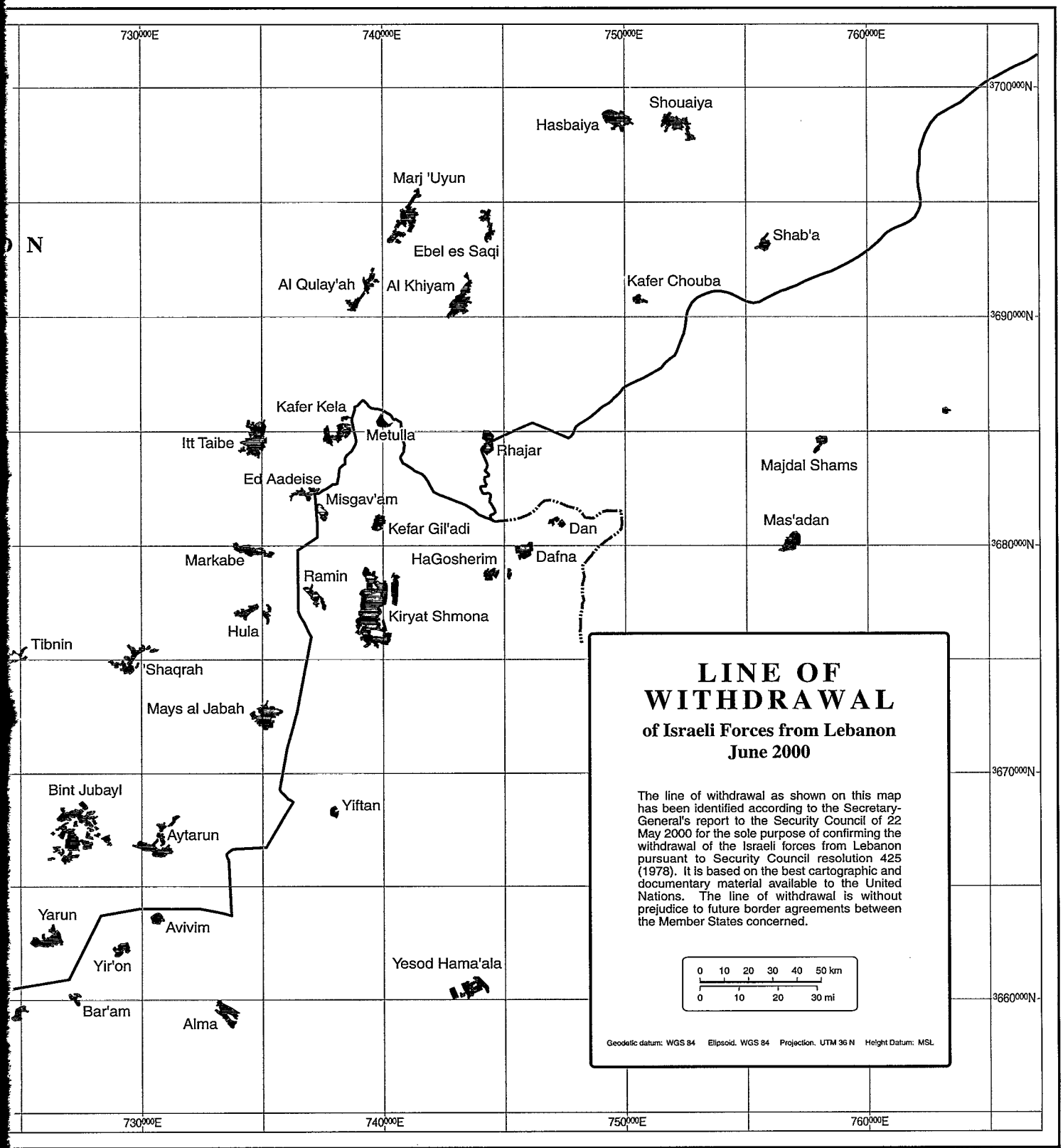

Department of Public Information
Cartographic Section